

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٦٦

الأربعاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد ولدغريما
	بولندا	السيدة فرونتيسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد فافيركا
	الصين	السيد تسانغ ديان بن
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد ميشون
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غيرغوار فان هآرن
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

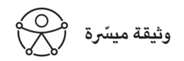
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

1830488 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان و جنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية زاخرة بالمعلومات تقدمها السفيرة يوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة لجمهورية بولندا، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة فرونيتسكا.

السيدة فرونيستكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٣ (أ) (٤) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، مغطية الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر.

لقد عملت اللجنة، خلال تلك الفترة، على التوصيات التي قدمتها عقب الرحلة التي قامت بها إلى السودان. كما عقدت اللجنة اجتماعا واحدا في مشاورات غير رسمية لمناقشة التقرير المؤقت المقدم من فريق الخبراء المعني بالسودان، وتلقت التقرير الفصلي المستكمل الثاني من الفريق.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أصدرت اللجنة نشرة صحفية (SC/13391) لخصت فيها مناقشتنا خلال مشاورات ١٣ حزيران/يونيه غير الرسمية بشأن الزيارة التي قمت بها إلى السودان. وفي رسائلي المؤرخة ١٤ آب/أغسطس، الموجهة إلى الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة والممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وكبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور، أعربت عن تقديري للتعاون والدعم الذين حظيت بهما أثناء زيارتي، وشجعت حكومة السودان على مواصلة الاستفادة من التعاون القائم مع اللجنة وفريق الخبراء.

وتمشيا مع توصياتي، بعثت برسالتين إلى رئيسي كل من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، مشيرة إلى استمرار التعاون والمشاورات المشتركة بهدف مراقبة وجود جماعات دارفور المتمردة وأنشطتها في ليبيا وجنوب السودان، وإلى وضع نهج مشترك بشأن أفضل الطرق الكفيلة بمنعها من الانخراط في أنشطة تهدد السلام والأمن الإقليميين.

كما وجهت رسالة إلى منسق فريق الخبراء وطلبت فيها أن يعد الفريق بيانات تعليلية ويسلمها للجنة لتنظر فيها من أجل الإدراج المحتمل في القوائم للأفراد والكيانات التي يراها الفريق تستوفي معايير الإدراج المحددة في الفقرة ٣ من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) وشجعت الفريق على التعاون وتبادل المعلومات، حسب الاقتضاء، مع فريقي الخبراء المعنيين بليبيا وجنوب السودان فيما يتعلق بأنشطة جماعات دارفور المتمردة في ليبيا وجنوب السودان.

وخلال مشاورات ١٧ آب/أغسطس غير الرسمية، عرض المنسق التقرير المؤقت للفريق. وقد أفاد الفريق بأنه لم يتحقق أي تقدم كبير في عملية السلام في دارفور. ولا يزال جيش تحرير السودان–فصيل عبد الواحد يرفض التفاوض مع حكومة السودان. وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة في دارفور، رأى الفريق أن من المرجح أن يقلص الانقسام في القوة العسكرية لفصيل عبد الواحد من فعالية الجماعة في الأجل الطويل. وعلى الرغم من أن وجود الجماعات المسلحة الدارفورية في جنوب السودان قد انخفض بسبب تناقص الدعم المقدم من السلطات

في جنوب السودان، فإن وجودها في ليبيا استمر في التنامي. وواصلت حكومة السودان نقل الأسلحة إلى دارفور من دون الحصول على موافقة اللجنة. وقد أشارت الحكومة إلى قرارات مجلس الأمن التي تنص على أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق السلطات السودانية، الأمر الذي يتطلب معدات عسكرية. وأشار الفريق كذلك إلى المزيد من التحقيق في العديد من حالات الانتهاكات المحتملة لحظر توريد الأسلحة من قبل الجماعات المتمردة ومؤيديهم في المنطقة.

ووفقا للتقرير المرحلي للفريق، أثرت الاشتباكات الجارية بين حكومة السودان وجماعات الميليشيات الموالية للحكومة وأعضاء فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة، فضلا عن استمرار النزاعات بين القبائل، سلبا على السكان المدنيين، بما في ذلك انتهاكات وتجاوزات مختلفة لحقوق الإنسان. فقد حدثت انتهاكات لحقوق الإنسان وعنف جنسي وجنساني ضد العائدين في جميع أنحاء دارفور. ويرى الفريق أن حكومة السودان بحاجة إلى اتخاذ خطوات فورية وملموسة لحماية السكان المدنيين من الهجمات المستمرة وإلى تنفيذ تدابير ملموسة أكثر للتوصل إلى نتائج مستدامة، بما في ذلك إنشاء هيكل للإدارة المحلية وشرطة محاكم تعمل بشكل كامل.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، تلقت اللجنة التقرير الفصلي المستكمل الثاني لفريق الخبراء، الذي ركز إلى حد كبير على ما يجري من جهود سياسية ومحادثات سلام. وأفاد الفريق كذلك أن عددا كبيرا من المشردين داخليا بقي في مخيمات مختلفة في جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك في مناطق ظلت تتمتع بسلام نسبي وتحسن عام في الحالة الأمنية. وكذلك أبلغ الفريق اللجنة بأن عددا كبيرا من المجتمعات المحلية النازحة ظلت تعرب عن قلقها البالغ إزاء عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في بيئة محدودة بشكل متزايد في تقديم المعونة الإنسانية وغيرها من أشكال الدعم، وأن التهديدات والمضايقات والترهيب ما زالت تشكل أحداثا شبه يومية للبعض.

وأخيرا تلقت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقريرا عن التنفيذ من إحدى الدول الأعضاء وأبلغت الأمانة العامة اللجنة عن نقل ملفات اللجنة من الغرف الإلكترونية إلى بوابة إلكترونية مؤمنة بالبوابة الإلكترونية للوفود في ٣٠ آب/أغسطس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السفيرة فرونيتسكا على إحاطتها الإعلامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.